الثالث المنع ايضاً بتجويز كون مرادهم الاستعانة وفي الرابع القول بان
باء الاستعانة تدل على الاستعانة باسمه في جميع اجزاء الفعل اذ ليس كتقدير
ابتداء ففيها الدلالة على تلك الملابسة مع زيادة لا يقاومها الادلة
وفي الخامس القول بان العبرة للخواص فان العوام كالهوام فالدقة من اسباب
الترجيح لا الرد وفي السادس القول بان جعله آلة يشعر بان له زيادة مدخل
في الفعل ويشتمل على جعل الموجود لفوات كماله بمنزلة المعدوم ومثله
بعدم المحتسبات فان قيل الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله تعالى
لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منها اسما لله تعالى قلنا ذكر اسمه
لا يجب ان يكون بذكر اسم خاص اسمائه بل يجوز ان يكون بذكر لفظ دال على
اسمه تعالى وهنا كذلك فان اضافة الاسم الى الله تعالى ان كانت بمعنى
الاختصاص في الجملة يشتمل اسماءه كلها وان كانت بمعنى الاختصاص
وضعا للذات المتصفة بالكمالات فهو لفظ الله خاصة للاتفاق على انه
ما سواه معان وصفات فظهر ان الابتداء بلفظ الاسم ابتداء الاسم حقيقة
واما الباء فوسيلة الى ذكره على وجه يؤذن بجعله مبدأ للفعل فهي من
تتمة ذكره على الوجه المقصود وهذا وما بعده الى اخر السورة مقول
على السنة العباد هذا وما بعده من مقول قيل وجواب عما يقال كيف
قال الله تعالى متبركا باسم الله اقرأ كما يظهر من النظر في الكشاف ليعلموا كيف
يتبرك باسمه اي باي عبارة يتبركون فلا يرد ان ذلك تعليم التبرك بالاسم
تعليم لكيفيته وليس هذا ميلا منه الى الوجه الاخر لما عرفت انه من مقول قيل
ومبني على مختار ذلك القائل ويعلم منه حال الاستعانة التي اختارها
المص ويحمد على نعمه وهو يعلم من اول السورة ويسأل من فضله
وهو يعلم من اخرها وانما كسرت الباء ومن حق الحروف المفردة من حروف
المعاني المقابلة للاسم والفعل ككاف التشبيه ونحوها لا حروف
المباني التي هي مواد الكلم كحروف نصر ان تفتح لانها مبنية لا يختلف
اخرها فالاصل فيها السكون لكنه تعذر فيها لانها لكونها كلمة براسها يقع في الابتداء

والسكون

والسكون مرفوض فيه فيصار الى فتحة فهي اخت السكون في الخفة وان
كانت الكسرة اختاله في المخرج لانها لكثرة دورها على الالسنة استحقت
الاخف لكنها كسرت لاختصاصها اي تميزها وانفرادها من بين الحروف
بلزوم الحرفية والجر اي بامتناع انفكاكها عنهما معا فيكون اللزوم لها
لا غيرها من الحروف لدخول الباء على المقصور كما هو الاستعمال العرفي
وسيأتي في تخصك بالعبادة وكل من الحرفية والجر مناسب الكسر اما
الجر فللموافقة حركة الحرف اثرها واما الحرفية فلاقتضائها السكون الذي
هو عدم الحركة والكسر بمنزلة العدم لقلته اذ لا يوجد في الافعال ولا في
غير المنصرف من الاسماء ولا في الحروف الا نادرا كجير قال صاحب الكشاف
واما الباء فلكونها لازمة للحرفية والجر فيقابلهما وجهان فنقض الاول
بواو العطف وفائه اللازمتين للحرفية والثاني بكاف التشبيه
اللازمة للجر وقيل المجموع دليل واحد فاندفعا وبقي النقض بواو
القسم وتائه واجيب بان عملها بنيابة الباء فكان الجر ليس اثرا لهما
والمص اراد التقليل بحيث لا يرد عليه شيء فزاد الاختصاص وتحقيقه
ان المفتوح لامتيازها بين الحروف بامتناع انفكاكها عنهما وظاهر ان هذا
انما يصح ان اعترضوا ان الحرف من حيث دلالتها على معنى مع قطع النظر
عن خصوصية نشأت عن الاضافة او غيرها فان شيئا من حروف الجر
المفردة من حيث هو حرف جر لا ينفك عن الحرفية والجر فيلزم ان يكون كلها
مكسورة فلا بد من قطع النظر عن خصوصيته ههنا وكذا في عبارة الكشاف
حتى يتم التعليل ويندفع النقوض بلا اعتساف فان الفاء والواو
ينفك عنهما الجر والكاف ينفك عنها الحرفية لانها قد يكون اسما بمعنى مثل
والجر لانها قد يكون للخطاب واما لزوم الحرفية والجر لواو القسم وتائه فانما نشأ
من الاضافة والكلام في المطلق كما عرفت فالواو ينفك عنها اللام والتاء
ينفك عنها الاخر لجواز كونها للخطاب فلا حاجة الى الالتجاء بالنيابة فظهر
ان القول بان القوم اعتبروا خصوص المعاني فقالوا كاف اما حرف واما اسم بمعنى

مثل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)